الأستاذ الدكتور/ حاتم القرنشاوى

عميد كلية التجارة فرع البنات

– بالنسبة للتوازنات والمشروطية السياسية فهناك شرط مهم وهو شرط التعامل والتصرف وهو شرط اقتصادي بحت وهو مفهوم ومبرر وإن كان له ثمن أيضاً وهو أن تلتزم بالشراء من دولة معينة وقد تكون معداتها أغلى أو أكثر تكلفة وقد لا تكون تكنولوجيتها هي الأنسب بالنسبة لنا وهذا ثمن لا بد وأن ندفعه كما أنه من غير المنطقي أن نأخذ أموالاً من اليابان لإنفاقها في فرنسا وهذه مشروطية تفرض على أي دولة تتلقى مثل هذا التمويل فلا بد من دفع الثمن وهذه الشروط قد تصل إلى أن تقترب من الشروط التجارية، وهناك دراسات تفيد في المستقبل عند التفاوض أو عند إعادة التفاوض مرة أخرى فمثلاً قد تكون الأسعار تزيد عن السعر العالمي بـ١٨% كما أنها أقل كفاءة ١٠% فلا بد من إعادة التفاوض في الشروط، أو في السداد أو في معدل الأعباء الملقاة حتى نستطيع أن نعوض هذا.

والثمن قد يؤثر أحياناً على الحق في نقل التكنولوجيا فالاعتماد البالغ على المعونات الأجنبية يضع قيوداً على الدولة لاختيار التكنولوجيا الملائمة وهذا قيد حقيقي ينبغي أن نتنبه له وينبغي أن

نضـــعه في اعتبارنا ونحن نتحدث عن كيفية إدارة هذه المعونات ومن هنا تأتى مسألة تنويع المصادر.

فالاعـــتماد علـــى مصـــدر واحد للمعونات سيكون بلا شك في موقف أضعف تفاوضياً بكثير أما تنويع المصادر فيعطى قوة أكثر ولا شك أن عالم القطبين كان أفضل بالنسبة للدول النامية من عالم القطب الواحد ولو كان هناك عالم الثلاثة أقطاب سيكون أفضل وهكذا.

– هـــناك مساعدات إنسانية بالإضافة إلى المساعدات الاقتصادية والسياسية لكن المساعدات الإنسانية عادة ما تكون مبالغ صغيرة لكنها مطلوبة ويتم الترحيب بها.

– ملف المعونات كغيره من الملفات فهناك أخطاء ومن يدلنا على عمل بلا أخطاء ومن كان منكم بلا خطيئة فليرمنا بحجر فلو ذكر أحد أن هناك عمل بلا أخطاء في إدارة أي شئ فهذا يعتبر استخفاف وهو غـــير وارد لكن هل تعالج الأخطاء وتتدارك أم نستمر فيها فهذه هي المشـــكلة ووجـــود الأخطـــاء عند الآخرين ليس مبرراً لنا فهذه هي الطبـــيعة البشرية فالنظرة للمعونات على أنها ليست أموالنا وأنها تأتى بطـــريق ســـهل قد يكون سبباً فى كثير من الأخطاء وبالتالي فالرقابة المتبادلة مطلوبة.

– عـــندما نشأت فكرة استبدال المديونية بحقوق الملكية أو بأصول وبالمناســـبة هذه هى أحد القيم الأساسية التي يؤمن بها دعاة ومنظروا

الاقتصـــاد الإسلامي ومع أن هذا المبدأ لم يبن على أساس هذه الدعوة إلا أنهمـــا يـــتفقان معـــاً فالأصل أنه استثمار في إنتاجية وبالتالي هو إضـــافة للطاقـــات الإنتاجية وفى مشروعات سواء كان هذا الاستثمار موجـــه لأصـــول إنتاجـــية جديـــدة أو كان شراء لأصول قائمة ويتم تطويـــرها ففي الحالتين يعطى للمستثمر حق تحويل أرباحه إلى إعادة استثمارها في مصر وفى بعض هذه الاستثمارات تم إعادة استثمارها في مصر.

- فـــي كـــل التفاوضات يتم المتابعة والسؤال عن مدى الالتزام وليس سراً أننا لم نوافق على كثير من مطالب الصندوق ووافقنا على بعضـــها وقدمنا برنامجاً اتفق معنا الصندوق في بعض أموره واختلف معنا في بعض أموره واستمرت المفاوضات وليس لدينا اليوم برنامج مـــع الصندوق ولم تتوقف المشادات والمشاورات والنصائح لأنه من حقـــنا كدولة مشتركة في الصندوق أن تقدم لنا الاستشارات لكن ليس لأحـــد أن يلزمـــنا بهـــا وكانـــت هناك مشروطية للتنازل عن الدين ومشـــروطية لاتباع سياسة معينة كنا نتبعها كما حدث في مفاوضات الجات فقد كنا سابقين على كثير من شروط هذه الاتفاقية.

فـــالقدرة هـــنا أن نخـــتار ما يتفق مع مصالحنا الاقتصادية وأن نتفاوض ونحن لدينا برنامج نتحدث عنه فمعيار التوفيق أولاً فضل من

الله ونعمة وثانياً الإعداد الجيد الذي سبق وصاحب واستمر خلال هذه المفاوضات كما حدث في طابا.

ولقد سمعت من كثير من المفوضين الأجانب أن المفوضين المصريين مفاوضون شرسون وليس معنى ذلك العنترية بمفهومها الشعبي ولكن العنترية بمفهومها الحقيقي الكر والفر تتقدم عندما يكون التقدم متاحاً وتتراجع لكي تستعد للتقدم عندما يكون التقدم هو الخطوة الحقيقية الهجوم مطلوب والدفاع مطلوب وبين هذا وذاك نضع خط المصلحة الذي لا نتنازل عنه ولكن نقبل التحرك حوله وأمامه وأحياناً خلفه بغير هذا لا نكون واقعيين ففي العلاقات الاقتصادية الدولية هناك مصالح وليس هناك عداوة دائمة أو محبة دائمة.